الأمم المتحدة S/2020/597

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها كل من السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في أفغانستان"، التي عقدت يوم الخميس 25 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
رئيس مجلس الأمن

130820 010720 20-08698 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان، ديبورا ليونز

يسعدني أن أخاطب المجلس اليوم من كابل. يشرفني حقا أن أشغل منصب الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد توليت مهامي في مرحلة هامة – بل إن البعض يقول إنها تاريخية – في أفغانستان.

خلال الأشهر الأولى من تولي مهامي، انخرطت مع مجموعة من المحاورين من مختلف الأطياف السياسية ومن المجتمع المدني. لقد وجهوا جميعا رسالة واضحة واحدة: أفغانستان لديها الآن فرصة فريدة لإحداث تغيير نحو مستقبل أكثر إشراقا واستقرارا بعد أربعة عقود من الحرب. ويقف الكثيرون على أهبة الاستعداد لدعمهم. ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، تأتي لحظة بزوغ الأمل هذه في وقت جائحة عالمية غير مسبوقة تهدد بالقضاء على العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما هائلا في السنوات الأخيرة. وإنني معجبة جدا بقوة وشجاعة شباب البلد. لقد التقيت بالعديد من الشباب الملهمين خلال السنوات الثلاث التي قضيتها كسفيرة لكندا، ويسعدني أن أتواصل مع العديد منهم في مناصبهم الجديدة كقادة في الحكومة والمجتمع المدني. ويشرفنا أن نسمع من اثنتين منهم اليوم – السفيرة راز، التي تركت بصمتها بالفعل في نيويورك، والسيدة أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، التي تشرفت مؤخرا بأن شاركت معها في قيادة ندوة بشأن مشاركة المرأة في جهود السلام. والسفيرة راز والرئيسة أكبر جزء من هذا الجيل الجديد الملتزم بإنشاء بلد مسالم يعتمد على نفسه ويحترم حقوق الإنسان للجميع. وإذ يلهمني ما أراه، فإنني ملتزمة كذلك باستخدام صوتي ومنبري لمناصرتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ووضع تلك الحقوق في صميم عملنا في أفغانستان.

وثمة مكسب هام آخر تحقق في السنوات الأخيرة، مكسب ملموس بشكل خاص، هو قطاع الإعلام الحر والنابض بالحيوية في أفغانستان. تعتبر أفغانستان من أخطر البلدان بالنسبة للصحفيين. ومع ذلك، فإنهم يواصلون عملهم الأساسي المتمثل في محاسبة ذوي السلطة. وهم أيضا مصدر إلهام.

كما خطت أفغانستان خطوات كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للعديد من مواطنيها على مدى العقدين الماضيين. وانخفضت وفيات الأمهات بنسبة 66 في المائة على مدى فترة 15 سنة، وانخفضت وفيات الأطفال بمقدار النصف. وتضاعف تقريباً التوسع في تغطية مرافق الصحة العامة خلال الفترة نفسها. لقد أحرز تقدم. هذه الحقائق لا جدال فيها.

غير أنني أدرك تماما أيضا أن هذا التقدم قد تحقق بشق الأنفس ولا يزال هشا. ولا يزال عدد كبير جدا من الأفغان يكافحون يوميا من أجل البقاء. وفيما يتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين، تظل أفغانستان واحدة من أكثر مناطق النزاعات فتكاً بالناس في العالم. ولم يمنح الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان وما تلاه من تخفيض في العنف سوى فترة راحة قصيرة من المذابح المألوفة تماما. ومن أفظع الهجمات بشكل خاص الهجمات المتعمدة التي شنت مؤخرا على مرافق الرعاية الصحية، في وقت يلزم فيه تركيز الجميع وكل الموارد على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). وكان الهجوم الذي وقع مؤخرا في 12 أيار/مايو على جناح الولادة في مستشفى في غرب كابل أمرا فظيعا بشكل خاص، وشكل مستوى متدنيا جديدا. كانت تلك حقا لحظة سلبت فيها حياة جديدة من الرحم. يجب العثور على مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم.

كما يساورني قلق عميق إزاء التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان على المدنيين. وقد تجلى ذلك مرة أخرى في الهجوم الانتحاري الذي وقع مؤخرا في مقاطعة نانغارهار أثناء مراسم جنازة، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 مدنيا وإصابة عدد أكبر بكثير.

ولا يزال النزاع في أفغانستان هو النزاع الأشد فتكا بالأطفال في العالم. ففي العام الماضي وحده، فقد 874 طفلا حياتهم نتيجة للنزاع، وأصيب آخرون كثيرون. ويحزنني القول إن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لم ينخفض. وإنما ارتفع على مدى السنوات الثماني الماضية. وإذا كانت هناك دعوة للصلاة من أجل السلام، فمن المؤكد أنها سترتد صدى أصوات هؤلاء الأطفال.

وشأنها شأن العديد من البلدان، لا تزال أفغانستان تعاني من الفساد، الذي يقوض ثقة السكان ومجتمع المانحين ويؤجج النزاع الدائر. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات السابقة في مجال إصلاحات مكافحة الفساد، فقد تباطأ هذا التقدم في العام الماضي، مع إهمال إصلاحات مؤسسية رئيسية، بما في ذلك إنشاء لجنة مستقلة بالغة الأهمية لمكافحة الفساد. وما زال الإفلات الواضح من العقاب لشخصيات سياسية لها صلات بذوي النفوذ قضية رئيسية. ولذلك، فإن إحراز مزيد من التقدم في مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية مع اقتراب موعد مؤتمر إعلان التبرعات لعام 2020 بشأن أفغانستان.

وتتطلب هذه التحديات المتفاقمة التي تواجه البلد، بما في ذلك الأزمة الصحية لمرض كوفيد-19 والأزمة الإنسانية، أكثر من أي وقت مضى، قيادة حازمة وموحدة. وفي ذلك السياق، أرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين الرئيس غني والسيد عبد الله، والذي يظهر تصميمهما وعزمهما على وضع الأمة في المقام الأول. وانطلاقا من روح التعاون تلك، أتوقع أن أسمع في الأيام القليلة المقبلة الإعلان عن تشكيل مجلس وزراء تمثيلي وتشكيل هياكل سلام شاملة للجميع.

وعلى الرغم من تلك التحديات المتعددة الجوانب، فإن هذا هو الوقت المناسب لتقديم الدعم المستمر والمتضافر لأفغانستان. وإذ نتجاوز منتصف عقد التحول في أفغانستان، فإننا ندخل ما قد يكون مرحلة من أكبر مراحل التحول فيما يتحرك طرفا محادثات السلام نحو تسوية سياسية جديدة ودائمة يجب أن تبني على مكاسب الماضي وأن تضع الأساس لمستقبل أكثر ازدهارا.

وإنني متفائلة بحذر بأن المحادثات بين جمهورية أفغانستان الإسلامية وفريق التفاوض من الطالبان ستبدأ بالفعل في الأسابيع القليلة القادمة في الدوحة خلال شهر تموز/يوليه. وإذ يشرع الجانبان فيما سيكون على الأرجح سلسلة طويلة ومعقدة من المحادثات، فقد شجعتهما على إبداء المرونة والبصيرة اللازمتين، والالتزام بالسلام، والأهم من ذلك، الرأفة بما فيه الكفاية بشعبهما من أجل إنجاح تلك المفاوضات.

وقد أدى الإعلان الرسمي لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام خلال عيد الفطر من جانب حركة طالبان والحكومة إلى تخفيف العنف وهو أمر كان موضع ترحيب وتشتد إليه الحاجة، كما أنه أمر ضروري، كما يعلم المجلس، لكفالة تهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام وتمهيد الطريق أمام وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولكنّ تصاعد مستويات العنف في الآونة الأخيرة يهدد تلك العملية. لذا يتعين، في هذه المرحلة، على جميع البلدان التي تدعم السلام أن تستخدم نفوذها وتدعو إلى الحد من العنف.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، أود أن أبرز الالتزام الذي أظهره الجانبان في القضية الصعبة التي طرحها مؤخرا إطلاق سراح السجناء. فهذا تدبير هام لبناء الثقة أنشأ زخما باتجاه المفاوضات. ونحن في المراحل النهائية في هذا الوقت الذي أتكلم فيه، ومن الجدير بالذكر أن الجانبين اتفقا على أن المحادثات

يمكن أن تبدأ في غضون أسبوع من الانتهاء من إطلاق سراح السجناء. غير أن ذلك يجب أن يقترن بالحد من العنف.

وأود أن أُشير إلى أن حكومتي الولايات المتحدة وقطر وعددا من الشركاء الإقليميين الآخرين قد بذلوا الجهود في سبيل الوصول بالأطراف إلى هذه النقطة. ونحن جميعا نتطلع إلى البدء الرسمي للمفاوضات. تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه المحادثات المباشرة، حسب الاقتضاء، وقد أجريتُ مناقشات مع الجانبين لتحديد احتياجاتهما ومعالجة هذه الاحتياجات في المستقبل. ونحن نعمل الآن عن كثب مع عدد من البلدان لبناء شبكة دعم للمحادثات وللأطراف، حسب الحاجة.

وكما نعلم، فإن أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية دائمة تستند إلى توافق واسع في الآراء يجسد تطلعات وشواغل جميع المواطنين. ونفهم أن كلا الجانبين قد تواصل الآن مع مختلف الجهات المعنية من أجل التماس آرائهم بشأن السلام. ومن الأهمية بمكان حقا وضع هياكل شاملة لمحادثات السلام تتيح المشاركة المجدية للنساء والشباب والأقليات وضحايا الحرب. ومن المهم أن يتم تناول حقوق الضحايا أثناء المفاوضات والنظر في استراتيجيات المصالحة.

وأود أن أبرز مؤشرا مشجعا آخر للسلام. إنني أرى وأسمع تصميما قويا من بلدان المنطقة على دعم أفغانستان في سعيها للتوصل إلى تسوية سلمية. وسيكون من الضروري أن تشارك المنطقة بنشاط في عملية السلام وأن تدعمها. يمكن أن يكسب الشعب الأفغاني والمنطقة ككل على حد سواء الكثير من السلام والاستقرار. وقد عقدتُ بالفعل سلسلة من المباحثات مع شركاء من المنطقة وخارجها، وأنا على ثقة بأننا سنعزز معا مناخا بنّاء للنهوض بعملية السلام. كما يتوفر الدعم من المنطقة لتعزيز التعاون والترابط الاقتصادي والتجاري القويين مع انتقال أفغانستان إلى مرحلة جديدة من الاستقرار ونحو زيادة الاعتماد على الذات.

وفي حين يتحقق السلام في الأفق، يلقي مرض كورونا بظلاله الطويلة على الحياة الأفغانية اليومية. وتحت قيادة الحكومة الأفغانية، تدعم الأمم المتحدة استجابة منسقة لمكافحة هذه الجائحة. يشمل ذلك إنشاء شبكة من المختبرات في جميع أنحاء البلد وتوفير معدات الحماية الشخصية لوزارة الصحة العامة من أجل مقدمي الرعاية الصحية.

ومن المحزن أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب، كما هو الحال في معظم الأزمات. كما أن عمليات الإغلاق تحد من تنقلهن وتزيد من خطر العنف المنزلي. تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الخدمات لمنع العنف الجنسي والجنساني ودعم الرعاية الصحية الإنجابية.

وفي ضوء حجم الأزمة والعواقب الاقتصادية التي تشل حركتها، تم تحديث خطة الاستجابة الإنسانية لتشمل احتياجات عام 2020 الخاصة بفيروس كورونا، آخذين في الحسبان زيادة عدد الأشخاص المحتاجين. يحتاج الشركاء في الشؤون الإنسانية، في المجموع، إلى 1.1 بليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية. وأعرب عن تقديري للمساهمات التي وردت بالفعل وأعتمد على سخاء المجتمع الدولي المستمر لتمكيننا من متابعة هذه الاستجابة الأساسية مع الحكومة الأفغانية.

سيكون للأثر الاجتماعي والاقتصادي لأسابيع من الإغلاق ولانخفاض النشاط الاقتصادي وفقدان التحويلات المالية تأثير شديد وطويل الأمد. تواجه أفغانستان تحديا هائلا يتمثل في السعي إلى استمرار الدعم المالي الدولي في وقت يكتنفه عدم استقرار مالي لم يسبق له مثيل، بما في ذلك في العديد من

العواصم المانحة التقليدية. ولذلك فإننا نعمل في شراكة وثيقة مع حكومتي أفغانستان وفنلندا للتحضير لمؤتمر إعلان التبرعات المقبل ولبناء الدعم لضمان الموارد المستدامة لمستقبل أفغانستان. ينبغي لذلك المؤتمر ولمحادثات السلام أن يعزز كل منهما الآخر. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة القوية في التحضير للمؤتمر حتى نتمكن من مساعدة أفغانستان على جلب مكاسب الماضي إلى المستقبل في هذا المشهد الجديد للسلام.

ومع ذلك، تطرح الجائحة العالمية أيضا تحديات فريدة بالنسبة لوضعنا العملياتي، وقد حدت من قدرتنا على الوفاء الكامل بولايتنا. ولذلك اعتمدنا مجموعة من التدابير لحماية صحة ورفاه موظفينا مع الاستمرار في تنفيذ البرامج والأنشطة الحيوية في جميع أنحاء البلد. يشمل ذلك بالطبع مضاعفة جهود مفاوضات السلام وتكثيف الجهود لدعم الحكومة الأفغانية في استجابتها لجائحة كورونا ومواصلة أنشطتنا الرائدة في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن إجراءات الحجر على الصعيد الوطني وتعطل السفر الدولي قد أثرت على العديد من زملائنا. وأعرب عن جزيل امتناني للحكومات التي سهلت حركة التناوب للموظفين الأساسيين وقدمت لنا مؤخرا الدعم في عمليات الإجلاء الطبي. فهي، ببساطة، ساعدتنا في إنقاذ الأرواح.

وفي الختام، أكرر أن مرض كورونا ليس مجرد أزمة صحية، بل هي أزمة متعددة الأبعاد تؤثر على بلد هش بالفعل. ويمكننا، بالعمل معا، التغلب على مرض كورونا ودعم أفغانستان في بداية عملية السلام الوليدة حتى يتمكن شعبها في نهاية المطاف من تحقيق السلام الدائم الذي يستحقه.

وستواصل الأمم المتحدة العمل في شراكة مع الشعب الأفغاني في هذا الوقت الذي يتسم بتحد غير مسبوق وأمل هش. ويشرفني أن أكون جزءا من جهود الدعم الجارية في الأشهر الحاسمة المقبلة. وسيتطلع الشعب الأفغاني إلى المجلس من أجل التوجيه والدعم والوحدة وهو يرسم طريقه إلى الأمام في دربه الطويل نحو السلام.

المرفق الثاني

بيان المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إنه لشرف لي حقا أن أنضم إلى المجلس اليوم، وأشكر رئاسة فرنسا على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وأرحب بهذه الفرصة الهامة لأطلع المجلس على أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي تعزز الاستقرار في أفغانستان، البلد الشريك لنا.

كشف مرض فيروس كورونا عن هشاشة أنظمتنا ومؤسساتنا في كل مكان في العالم، وكشف عن تفاوتات صارخة في الحماية الاجتماعية. وبالنسبة لأفغانستان، فإن الجائحة – التي تُضاعف النزاع الحالي والجوع والجفاف والفيضانات – عبء فظيع للغاية لا يمكن تحمله. والمخدرات غير المشروعة تهدد بزيادة تعقيد تلك التحديات.

وفي وقت سابق من هذا اليوم هنا في فيينا، أصدرتُ تقرير المخدرات العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2020. وكانت النتائج التي توصل إليها التقرير صادمة. فلا تزال أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم ولا تزال مستويات الإنتاج قياسية. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في المساحة المزروعة، التي انخفضت بنسبة 38 في المائة إلى 000 163 هكتار في العام الماضي، ظل الإنتاج وقدره 400 6 طن عند نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه في السابق بسبب ارتفاع غلة الأفيون.

وتشير الأدلة حتى الآن إلى أن زراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالمخدرات مستمران بلا هوادة على الرغم من كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر ذات الصلة بالجائحة. وسرعان ما أمكن تلافي أوجه النقص في اليد العاملة التي لوحظت في بداية موسم الحصاد في الولايات الغربية والجنوبية عن طريق إشراك النساء اللائي يعشن في أسر معيشية تزرع الخشخاش في فتح حويصلات نباتات خشخاش الأفيون.

وشهد المزارعون الذين أجبرهم الفقر على زراعة خشخاش الأفيون مزيدا من الانخفاض في دخولهم غير المستقرة، حيث انخفضت قيمة إنتاج الأفيون عند التّسليم في المزارع بنسبة 33 في المائة للسنة الثانية على التوالي. ويأتي هذا الانخفاض بنسبة 33 في المائة في أعقاب انخفاض مماثل في أسعار الأفيون، التي سجلت أدنى مستوى لها منذ بدء الرصد المنهجي، مما يعكس وفرة العرض. ومن المتوقع أن يستمر اقتصاد المواد الأفيونية غير المشروع في تأجيج عدم الاستقرار والتمرد، فضلا عن تمويل الجماعات الإرهابية.

ومما يزيد الطين بلة توافر الأسلحة المتجر بها، الأمر الذي يدعم تجارة المخدرات والإرهاب في البلد والمنطقة دون الإقليمية. وثلث الأسر المعيشية في أفغانستان متضررة من تعاطي المخدرات، ويُقدر أن نحو 000 850 امرأة يتعاطين المخدرات. وفي الوقت نفسه، لا يزال توافر برامج الوقاية من تعاطي المخدرات القائمة على الأدلة محدودا. ويوجد في البلد 107 مراكز للعلاج من تعاطي المخدرات، منها تسعة مراكز للنساء والأطفال، لا تتوفر لديها سوى قدرة محدودة من حيث العيادات الخارجية وبرامج التوعية أو لدعم التعافي على المدى الطويل. وبسبب نقص التمويل وانتهاء مشروع تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اضطرت خمسة من المراكز التسعة المخصصة لعلاج النساء والأطفال، في خمس ولايات، لإغلاق أبوابها في هذا العام. وهذا أمر يثير بالغ القلق لأن المنشطات الأمفيتامينية ظهرت بوصفها مشكلة خطيرة.

وبينما لا يزال الأفيون والمواد الأفيونية أكثر المواد استخداما، يجري الإبلاغ الآن عن تعاطي الميثامفيتامين في جميع الولايات تقريبا. وبدأنا نشهد تصنيع الميثامفيتامين على نطاق واسع في أفغانستان. وتؤكد المضبوطات داخل البلد وخارجه أيضا حجم هذا التهديد الجديد. فلم يُضبط في أفغانستان سوى أربعة غرامات من الميثامفيتامين في عام 2008، في حين بلغ مجموع المضبوطات 1.25 طن في عام 2019.

إن التحديات التي أشرت إليها بإيجاز هائلة، وسيتطلب إيجاد حلول دائمة توفر الإرادة السياسية لدى أفغانستان والتعاون مع جيرانها والدعم من المجتمع الدولي. وأود أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون الأفغانية لاحتواء خطر الاتجار، بما في ذلك من خلال أفرقة الكشف المتنقلة ووحدات مراقبة السلائف التي أنشئت بدعم من مكتب الأمم المتحدة، الذي ساعد أيضا في إنشاء وحدات لضبط المخدرات في المطارات، والتي ساعدت في عملية تسليم خاضعة للمراقبة أسفرت عن ضبط سبعة كيلوغرامات من الهيروين. وأدى تحقيق أُجري بغرض المتابعة في الهند إلى ضبط 300 كيلوغرام من الهيروين.

وتحققت نجاحات مماثلة من خلال وحدات مراقبة الموانئ التي أنشئت في إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويبين ذلك كيف يمكن أن تؤدي عملية ضبط صغيرة إلى تحقيق نجاحات تشغيلية أكبر إذا أمكن نشر تقنيات التحقيق المتطورة التي يروج لها المكتب. ويبقى السؤال المطروح للمستقبل: كيف يمكننا أن نزيد قصص النجاح هذه وكيف يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي؟

وينطبق نفس الشيء على مبادرات المكتب في مجال التنمية البديلة، التي ننفذها في 66 من إجمالي 407 مقاطعات. وخلال السنتين الأخيرتين، ساعدنا في خلق أكثر من 000 18 وظيفة جديدة، بما في ذلك 600 7 وظيفة للنساء، وتمت زراعة قرابة 000 2 هكتار من الأراضي الزراعية بصورة مشروعة. غير أن هذه الجهود الرامية إلى إيجاد مصادر مشروعة للدخل المستدام تواجه قيوداً خطيرة، حيث لا تزال العديد من مناطق زراعة الأفيون غير خاضعة لنفوذ الحكومة.

لقد زادت أزمة كوفيد-19 من حدة العديد من المخاطر ومواطن الضعف وربما تؤدي إلى زيادة زراعات خشخاش الأفيون غير المشروعة إذا لم نتمكن من اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي المقام الأول، يتعين علينا ضمان أن تكون سياسات مكافحة المخدرات مدمجة في إطار استراتيجيات إنمائية وأمنية أوسع وأن يتوفر لهذا العمل موارد مستدامة من جانب المانحين وأن يعززه التعاون الإقليمي وأن يكون مصمماً لمواجهة التهديدات الناشئة.

إن مكتب الأمم المتحدة على استعداد لتوسيع نطاق مبادرات التنمية البديلة حسبما تسمح به الحالة الأمنية والموارد، وأود أن أبرز كيف أن التنمية البديلة يمكن أن تسهم في جعل النساء والفتيات في صميم جهود الاستجابة والإنعاش في مواجهة كوفيد-19، على النحو الذي دعا إليه تقرير الأمين العام (S/2020/549). ومكتبنا على استعداد لزيادة الدعم المتكامل الذي نقدمه لأفغانستان لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم منظمة وفساد، بما في ذلك في مكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أناشد المجتمع الدولي زيادة الدعم لمساعدة أفغانستان في توفير خدمات الوقاية والعلاج وغيرها من الخدمات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والأمراض المتصلة به، تمشيا مع الالتزامات العالمية.

ويجب أن يتواكب مع الإرادة السياسية والدعم المقدم من المانحين في أفغانستان استثمار متجدد في التعاون الإقليمي. ويدعم المكتب عدة مبادرات وآليات إقليمية ويحث أفغانستان وجيرانها على الاستفادة منها على النحو الأمثل لتعزيز العمل الإقليمي. وآمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم أعضاء مجلس الأمن لمساعدتنا في إعادة تنشيط التعاون الإقليمي.

أخيرا، في سياق زيادة ومواصلة المساعدة المقدمة لأفغانستان للتصدي للعرض والطلب على حد سواء، يجب أن يكون عملنا مصمما لمواجهة التهديد الناشئ المتمثل في المخدرات الاصطناعية، التي تشكل أخطارا جديدة على البلد والمنطقة والعالم بأسره. وأود أن أشكر الرئيس أشرف غني على اهتمامه بأهمية مكافحة المخدرات بالنسبة لمستقبل أفغانستان، وأرحب بقراره إنشاء اللجنة العليا لمكافحة المخدرات والمسكرات وترؤسه لها شخصيا.

وأعرب عن دعم المكتب الكامل من خلال نهجنا القطري والإقليمي والأقاليمي المتكامل، وأحث السلطات على ضمان استمرار عمليات مكافحة المخدرات في جميع مراحل عملية السلام. وبهذه الطريقة، فإنها ستسهم في تحقيق السلام الدائم. ويقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب شعب أفغانستان، وأنا ملتزمة بالعمل مع جميع شركائنا لصياغة مسارات جديدة للتعاون من أجل مساعدة أفغانستان في إعادة البناء بشكل أفضل.

المرفق الثالث

بيان رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، شهرزاد أكبر

أعرب عن الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أن أشكر فرنسا، بصفتها رئيسة المجلس لهذا الشهر، على دعوتي إلى إطلاعكم على وجهات نظري بشأن حقوق الإنسان في أفغانستان وعملية السلام الأفغانية.

تؤثر جهود التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي أفغانستان، زادت الجائحة من ضعف قطاعات عديدة من السكان، بما في ذلك الفقراء والمياومون والأطفال والمحتجزون والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون، وأدت إلى إثارة شواغل بشأن تزايد الفقر. وإدراكاً منها للأثر المتعدد الأبعاد لجائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان، كيفت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تدابيرها لتمكيننا من مواصلة رصد ومتابعة انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة والدعوة إلى حصول الأطفال على التطعيم والتعليم ورصد حق المحتجزين في الصحة والسلامة والمناداة بالشفافية وإتاحة المعلومات والحق في الاحتجاج والتحرر من القيود التي تفرضها الشرطة، فضلا عن المشاركة بنشاط في اللجان الإقليمية للتصدي لكوفيد-19 في مختلف أنحاء أفغانستان بهدف تنوير السلطات الحكومية المحلية فيما يتعلق بجوانب تدابير الاستجابة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تواجه فيه أفغانستان تحدي التصدي للجائحة، يحتدم النزاع على الرغم من النداءات المتكررة من أجل وقف شامل لإطلاق النار، ملحقا خسائر فادحة بالسكان مع وقوع عدد هائل من الضحايا المدنيين واتجاه للاغتيالات المستهدفة يثير القلق. لقد احتدم هذا النزاع بأشكال مختلفة لأكثر من 40 عاما.

ولا يزال الأفغان يعانون اليوم من الموت أو الأذى الجسيم من خلال أنواع متنوعة من العنف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهجمات الانتحارية والغارات الجوية والغارات الليلية. ويتعرض المدنيون للعنف أثناء الصلاة في المساجد والمعابد الخاصة بالسيخ (الغوردوارا) أو أثناء وجودهم في العمل أو في المزارع أو المصانع أو في المكاتب أو أثناء سفرهم لزيارة أقاربهم أو وهم في طريقهم إلى العمل أو أثناء تلقيهم دروسهم في المدارس الابتدائية والثانوية استعدادا لمستقبل أفضل. وقد استهدف المسلحون الأمهات أثناء الولادة.

وأود أن ألفت الانتباه إلى المستويات غير العادية من العنف الذي يواجهه المدنيون، والدرجة الهائلة التي لا يزال المدنيون يتعرضون بها للأذى. يجب أن تبدأ عملية السلام بالاعتراف بمدى المعاناة والضرر اللذين يواجههما المدنيون، ويجب علينا جميعا أن نعمل على التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

وقد دعت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، إدراكا منها للأثر المدمر للنزاع على حقوق الإنسان، إلى وقف شامل لإطلاق النار وأطلقت حملتنا «أرضا سلاح» ورحبت بالخطوات التي اتخذت لتمكين المفاوضات الأفغانية-الأفغانية. وتريد اللجنة، بوصفها كيانا محايدا ومستقلا مكلفا بحماية حقوق جميع الأفغان، أن تضطلع بدور واضح في عملية السلام لتمكيننا من تقديم إسهامات متخصصة في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان لكلا الجانبين المتفاوضين، أي جمهورية أفغانستان وطالبان، ورصد احترام حقوق الإنسان في مختلف مراحل العملية.

ويركز عمل اللجنة ودعوتها بشأن عملية السلام على المساهمة في عملية شاملة للجميع وعلى التوصل إلى نتيجة دائمة وعلى آليات للحفاظ على حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها. وتدعو اللجنة والمجتمع المدني الأفغاني والجمهور عموما إلى الشفافية والعدالة التي تركز على الضحايا والمساءلة وإشراك النساء والأقليات في العملية بشكل مجد. كما ندعو إلى اتخاذ تدابير محددة يؤيدها الجانبان للاعتراف بصوت الضحايا وحقوقهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، أثارت اللجنة مسألة حقوق الضحايا والمساءلة فيما يتعلق بتبادل الأسرى وتتعاون باستمرار مع فريق تفاوض جمهورية أفغانستان الإسلامية وتواصلت مع حركة طالبان بشأن مسائل حقوق الإنسان وطرحت أربع آليات ملموسة لتمكين الجمهور الأوسع نطاقا من المشاركة في عملية السلام. وتشمل الآليات المطروحة لنظر فريقي التفاوض كليهما شهادات الضحايا، والتشاور المستمر مع مجموعة مرجعية مختارة من المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، وانفتاح فريقي التفاوض على تلقي مقترحات وخبرات محددة، والتشاور والتوعية على الصعيد الوطني بشأن حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالضحايا. والهدف من هذه الآليات هو وضع قضية العدالة التي تركز على الضحايا في الصدارة، الأمر الذي نعتقد أنه أساسي لتحقيق سلام دائم في أفغانستان.

لقد عانى الأفغان طويلا من النزاع، وقد شل تقدم البلد وازدهاره بسبب الحرب الدائرة التي أعاقت إمكانية أن نكون عضوا مسالما ومساهما في المجتمع العالمي. لقد خبرت الحرب والهجرة، مثل العديد من الأفغان، عندما كنت طفلة وأنا الآن أربي ابني في بلد مزقته الحرب. لقد خطا الأفغان خطوات واسعة، في السنوات الـ 19 الماضية، في كفاحنا من أجل ضمان حقوق الإنسان الأساسية التي تنطوي عليها الحياة الكريمة كمواطنين متساوين يمكنهم مساءلة حكومتهم. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه، وقد كان التقدم المحرز متفاوتا. غير أنه ينبغي للسلام أن يتيح فرصة لتوسيع نطاق الحصول على حقوق الإنسان وألا يؤدي إلى التراجع.

ولإنهاء النزاع في أفغانستان، لدينا شعور بالإلحاح تمس الحاجة إليه، غير أننا بحاجة أيضا إلى الاعتراف بأنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم والحيلولة دون العودة إلى النزاع إلا بعملية شاملة للجميع تكون حقوق الإنسان في صميمها. وأي تنازلات بشأن حقوق الإنسان الأساسية للأفغان لن تؤدي إلى السلام. ولتحقيق السلام الدائم، سنحتاج إلى أن تقف الأمم المتحدة ومجتمع حقوق الإنسان العالمي إلى جانب الأفغان لوقف العنف والحفاظ على حقوق الإنسان – ولا سيما حقوق المرأة والأقليات – وضمان سماع أصوات الضحايا وعدم إغفال مطالبهم.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

أرحب أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، في مجلس الأمن. ونهنئها على توليها منصبها، ويمكنها التعويل على دعمنا الكامل. وكذلك نشكر السيدة والي والسيدة أكبر على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

ونرحب بالاتفاق السياسي الذي تم في كابول. فهذا يحتاج إلى تمهيد الطريق، من دون تأخير، لتشكيل حكومة كاملة الأركان وإلى مفاوضات أفغانية–أفغانية. إن تدابير بناء الثقة، مثل إطلاق سراح الأسرى، أدوات مفيدة لبناء الثقة بين الأطراف. غير أن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية لم تكن، وليست، طرفا في الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وطالبان.

فمن الناحية المثالية، يرافق وقف دائم وشامل لإطلاق النار بدء المفاوضات. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن يكون نتيجة لتلك المحادثات. وأكرر التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والهادفة للنساء من مختلف الخلفيات في محادثات السلام. وينبغي زيادة المشاركة الحالية للمرأة، ويجب أن يضمن أي اتفاق في المستقبل حقوق النساء والفتيات.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار في عيد الفطر كان تطورا محمودا، فإن الخسائر المدنية الناجمة عن النزاع ما زالت مذهلة. وندعو جميع الأطراف إلى التصدي فورا لهذه المعاناة غير المقبولة. وأشدد على أهمية المساءلة وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونحيط علما بفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا. وعلاوة على ذلك، ينص القرار 2513 (2020) بوضوح على بدء المفاوضات الأفغانية–الأفغانية والحد من العنف من قبل طالبان كشرطين لأي استعراض للكيانات المدرجة في القوائم بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1988 (2011).

ونأسف بشدة لاستمرار الهجمات المتعمدة على موظفي ومرافق الرعاية الصحية، لا سيما خلال أزمة مرض فيروس كورونا، كما أفادت بذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فهذه الهجمات تنتهك القانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب. وفي 12 أيار/مايو، أصبح من الواضح بشكل مأساوي أنه حتى حديثي الولادة، في أفغانستان، لا يسلمون من أهوال الحرب. وندعو الحكومة إلى إجراء تحقيق شامل في الهجوم على مستشفى الولادة في كابل ومحاسبة مرتكبيه. ومن المحزن أن منظمة أطباء بلا حدود أوقفت عملياتها هناك خوفا من المزيد من العنف.

إن النزاع في أفغانستان هو الأكثر دموية في العالم بالنسبة للأطفال، الذين يتمتعون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويساورنا قلق بالغ إزاء حجم وخطورة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في البلد، ونشكر جميع الوفود على اعتمادها بالإجماع استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونحث جميع الأطراف على التنفيذ السريع لتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وتعيد بلجيكا تأكيد التزامها الثابت تجاه الشعب الأفغاني. إننا نسهم من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار 1325 (2000)، والصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني وبعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأود أن أشدد على أنه

تمشيا مع استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في الشهر الماضي، فإن الدعم المقبل سيحدده مستوى التزام السلطات الأفغانية بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ويجب أن يشمل السلام العادل جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص لدى مجلس الأمن للجمهورية الدومينيكية، خوسيه سينغر وايسنغر

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز، والسيدة والي، والسيدة أكبر على إحاطاتهم.

تثني الجمهورية الدومينيكية على عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتكرر الإعراب عن دعمها لها، لا سيما في هذا الوقت العصيب.

إن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان تمر بمنعطف حاسم . ونهنئ الأطراف المعنية على ما بذلته من جهود لتعزيز الحوار السياسي وعملية السلام، ونرحب بالاتفاق السياسي بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. وكما أكد المجلس في مناسبات مختلفة، ليس أمام أفغانستان بديل سوى الحل السياسي.

وتدعو الجمهورية الدومينيكية إلى تمثيل جميع الأطراف في المفاوضات تمثيلاً شاملاً. ومن الضروري أن تشارك المرأة مشاركة مباشرة وهادفة في محادثات السلام على جميع مستويات صنع القرار.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة، ولا سيما عدد الضحايا الذين سقطوا في هجمات الطالبان في المنطقة الجنوبية. وعلاوة على ذلك، ندين أي نوع من الهجمات على مرافق الرعاية الصحية. فالخدمات الطبية يجب ألا يعوقها النزاع. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الحد من العنف والاتفاق على وقف لإطلاق النار لحماية السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد أن وجوب أن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتخذ تدابير فورية لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وحالة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية ما زالت عصيبة. فالبلد يواجه ظروفا اقتصادية قاسية خلال الجائحة. وما لم تقم أفغانستان بوضع أساس متين، فإنها لن تنعم بالرخاء الدائم والمستدام. ويدعو القرار 2513 (2020) إلى تعزيز التعاون والترابط الإقليميين.

إن أفغانستان تتحمل عبئا رهيبا لأنها تشهد أشد النزاعات فتكاً بالأطفال في العالم. والآن، وبسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت النساء أكثر عرضة لخطر زيادة العنف القائم على نوع الجنس. ويجب تحسين الحالة الإنسانية. وقبل كوفيد-19، كان هناك 9.4 مليون أفغاني في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة دورها بشكل كامل لضمان إيصال الدعم الإنساني، وهو أمر يزداد أهمية الآن خلال الجائحة .

وقبل أن أختتم بياني، أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده ودعمه لأفغانستان، وفقا للالتزام بعقد التحول عقد التحول 2015-2024 الجاري.

وأخيرا، نود أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام في البلد بإسهامات بارزة في مجالات مثل حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. ويجب الحفاظ على هذا التقدم.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن.

أود أن أشكر السيدة ديبورا ليونز على عملها الهام وعلى ما وافت به المجلس من معلومات شاملة، وأتمنى لها كل النجاح في السنوات القادمة في دور يتسم بالتحدي بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي، على عرضها الممتاز ، والسيدة شهرزاد أكبر على شرحها الجريء والواقعي للحالة في أفغانستان.

وأود أن أشيد بالبعثة على نشاطها ومشاركتها في ظل ظروف صعبة دعما لحكومة وشعب أفغانستان في عدة مجالات، لا سيما الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والعدالة الانتقالية، وإشراك المجتمع المدني، فضلا عن توفيرها التنسيق والمشورة والمساعدة لحماية حقوق الإنسان خلال أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتؤيد إستونيا بقوة هذه الجهود وهي مستعدة دائما لاستكشاف السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أن تقدم المزيد من المساعدة لمساعي البعثة.

ونعتبر الاتفاق السياسي بين الرئيس غني والسيد عبد الله خطوة هامة في تعزيز الجمهورية وإحراز التقدم نحو المصالحة والسلام المستدام. ونتوقع من حكومة أفغانستان أن تواصل ما بذله من جهود على مسار الحوكمة المسؤولة وأن تكفل المشاركة المجدية لفريق تفاوضي متنوع وشامل في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ولذلك، يسرنا أن فريق التفاوض المكون من 21 عضوا يضم ممثلين من مختلف الدوائر السياسية والاجتماعية، بمن فيهم أربع نساء. وهذا يدل على بعض أوجه التقدم، ويشهد إلى حد ما على مشاركة المرأة في عملية السلام. ولذلك نأسف لأن حركة طالبان شككت في شمولية الفريق.

ونحث الحكومة وجميع الجهات الفاعلة والجماعات المسلحة الأفغانية، لا سيما حركة طالبان، على اغتنام الفرصة التاريخية الحالية لإحلال السلام وتحقيق المصالحة وعلى الالتزام بصورة فعالة بعملية سلام شاملة يقودها الأفغان، مع الحرص على ألا يؤدي أي جهد يتعلق بعملية السلام إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور الأفغاني. والإنجازات التي تحققت في السنوات الـ 19 الماضية، والتي قدم الأفغان والمجتمع الدولي، بما في ذلك إستونيا، تضحيات هائلة من أجلها، يجب المحافظة عليها ومواصلة تعزيزها.

ويساورنا قلق عميق لأن الحالة الأمنية في الميدان ما زالت عنيفة ومتقلبة، إذ تتواصل الهجمات البارزة التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2020/549)، وقع 3 422 اشتباكا مسلحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال النزاع أحد أكثر النزاعات فتكا في العالم، إذ بلغ عدد الضحايا 417 طفلا، بمن فيهم 152 قتيلا و 265 مشوها، في الربع الأول من العام. ونشجب بأشد العبارات الهجمات على الأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى الحد من العنف فورا والاتفاق على وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية من أجل حماية جميع المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وتركيز الجهود على التصدي لجائحة كوفيد-19 التي لا يزال فيها موظفو الرعاية الصحية في خط المواجهة مجازفين بأرواحهم لإنقاذ الآخرين. وليس هناك أي عذر على الإطلاق للهجمات المتعمدة على موظفي الرعاية الصحية ومرافقها من جانب الطالبان أو قوات الأمن الوطني الأفغانية. وندين بشدة الهجمات، بما في ذلك التهديدات

وعمليات الاختطاف والهجوم المروع على مستشفى دشت برشي في كابل في 12 أيار/مايو. ومن الضروري أن يتم التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.

ويؤثر انتشار كوفيد-19 على النساء والفتيات تأثيرا مدمرا بسبب ارتفاع مستوى العنف المنزلي الناجم عن تدابير الإغلاق. وفي هذا الصدد، نقدر مبادرة الأضواء التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف تسليط الضوء على مخاطر ازدياد العنف المنزلي وزيادة الوعي بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن أفغانستان قطعت شوطا طويلا بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والعديد من الدول في جميع أنحاء العالم. لكن لا تزال هناك تحديات خطيرة. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى العمل بسرعة وبناء الثقة وبدء المفاوضات فيما بين الأفغان دون تأخير والوفاء بالتزاماتها بالعمل على الحد من العنف في الأجل الطويل وإحلال السلام. نحن بحاجة إلى اتفاق سلام شامل ينهي العنف إلى الأبد.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المتكلمين على عروضهم. وبينما ندعو دائما إلى المشاركة الكاملة للمرأة الأفغانية في عملية السلام وفي الحياة العامة، يسرني أن يستمع المجلس إلى إحاطات من نساء ذوات خبرة وإسهام عظيمان في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان وفي أماكن أخرى.

وتجدد الأمل الذي بعثته اتفاقات 29 شباط/فبراير مرة أخرى. فهناك مؤشرات مشجعة على أن بدء المفاوضات بين الأفغان يبدو الآن ممكنا مرة أخرى بعد فترة اتسمت بالصعوبة. ويعدُّ اتفاق 17 أيار/مايو أحد هذه المؤشرات لأنه مكّن من التغلب على المأزق السياسي. ويتمثل المؤشر الثاني في الخطوات الأولى نحو الإفراج عن السجناء وتنفيذ الاتفاقات. ومن الضروري استعادة الثقة بين مختلف الشركاء. ولكن يجب علينا ألا نقف عند هذا الحد. فبعد مرور أربعة أشهر تقريبا على اتفاقات شباط/فبراير، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ويجب أن تبدأ المناقشات في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال النزاع في أفغانستان يودي بحياة الكثير من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ولا مناص من تلبية نداء الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار. ويعوق هذا العنف المقترن بشن الهجمات على المرافق الصحية التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا. وتكرر فرنسا إدانتها الشديدة للهجمات التي شُنت على داشتي بارشي للولادة، وكذلك الهجمات التي شنت على قوات الأمن الأفغانية في 17 حزيران/يونيه، وعلى جنازة في إقليم نانغارهار. ويجب أن تكون حماية المدنيين بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، والأطفال أولا وقبل كل شيء، أولوية قصوى، ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا مناص من الحد من العنف. ويعتمد السلام على وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات بالحد من العنف ومكافحة الإرهاب. وقد تعهدت السلطات الأفغانية بذلك ويجب على طالبان الآن أداء دورها. كما أن مكافحة الإفلات من العقاب واحترام العدالة من قبل جميع الجهات الفاعلة شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

والنساء هن أكثر ضحايا هذه الجائحة حيث فقدت الكثيرات منهن وظائفهن أو تعرضن للعنف الجنساني أو الجنسي أو المنزلي. ويجب أن تكون أولويتنا الجماعية تقديم الدعم لهن. ويجب أن تبنى أفغانستان بمشاركة المجتمع بأسره، استنادا إلى المكاسب التي تحققت في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان للجميع دون تمييز. ولا يمكننا قبول أي تراجع عن ذلك. ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ونشطة في عملية السلام شرط لا غنى عنه لنجاحها على المدى الطويل.

ومن بين التهديدات التي يتعرض لها أمن أفغانستان وتحول خطورتها دون تحقيق السلام الدائم، المخدرات والإرهاب. ومع ذلك، بيّن العرض الذي قدمته السيدة والي أن إنتاج المخدرات ما زال مرتفعا ومتنوعا. وأن له آثار مدمرة على المجتمع الأفغاني والأمن العالمي. وهو مصدر رئيسي أيضا لتمويل الإرهاب. ولكل هذه الأسباب، يجب على المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية أن يواصلا مكافحة هاتين الآفتين بعزم ثابت.

ولا غنى عن الالتزام الحازم من جانب شركاء أفغانستان بالوقوف إلى جانبها لتحقيق السلام الدائم. وستفعل فرنسا ذلك كما هو الحال دائما. وأرحب بالدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والأمم المتحدة في أفغانستان. وأدعو الجميع إلى دعم تحقيق الاستقرار في أفغانستان والإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلام الدائم في البلد.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

أود أن أشـــكر مقدمي الإحاطات: الممثلة الخاصـــة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسـيدة أكبر، على الإحاطات والتقييمات المفيدة التي قدموها. ويسـرنا دائما أن نرى الممثل الدائم لأفغانستان في المجلس.

وأود أيضـــا أن أرحب ترحيبا حارا وخاصـــا بالممثلة الخاصـــة للأمين العام ديبورا ليونز في عملها الجديد. ولا شك أنها تتولى مهامها في سنة حاسمة للغاية بالنسبة لأفغانستان. وكما قالت، فإن هناك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحدي الذي يمثله لاحتمالات تجدد محادثات الســـلام. وهناك أيضـــا مؤتمر إعلان التبرعات لعام 2020، الذي سـيكون حاسـما للغاية. ولذا نتمنى لها كل النجاح ونؤكد لها أننا سـنفعل كل ما في وسعنا لدعم عملها الهام.

وأود أيضـــا أن أبدأ ببعض التعازي نظرا لأن الأســـابيع الأخيرة في أفغانســـتان كانت من بين أكثر الأســـابيع ترويعا خلال العقدين الماضـــيين. وكانت الهجمات على جناح للولادة ثم على جنازة في أيار/مايو صادمة جدا. وكنا محقين في إدانتهم بصفتنا المجلس. ونعرب عن مواساتنا لأسر الضحايا.

ومما يبعث على القلق البالغ ارتفاع معدل العنف مع اســـتمرار هجمات طالبان – أكثر من 90 هجوما في اليوم. فهذه الهجمات تتعارض مع روح اتفاق 29 شـــباط/فبراير المبرم بين طالبان والولايات المتحدة. ويجب الحد من العنف وبدء المفاوضـــات بين الأطراف الأفغانية في نهاية المطاف. ويتعين على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع الخسـائر بين المدنيين. وأشـارت التقارير مؤخرا إلى أن أفغانسـتان هي أشـد النزاعات فتكا بالأطفال في العالم. ويجب أن يعلم الجناة أنهم سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم الوحشية الشنيعة.

ونؤكد مجددا أيضـا أهمية السـلام المسـتدام الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تسـوية سـياسـية تفاوضـية وشـاملة، يمسـك بزمامها شـعب أفغانسـتان، بمن فيه المرأة. ويتطلب هذا إبداء المرونة من جميع الأطراف. وينبغي لأي محادثات ومفاوضـــات أن تبني على ما أُنجز بالفعل. ويجب تمثيل المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة في فريق التفاوض.

ونعرب عن تقديرنا العميق لجميع الخطوات المتخذة للمضـــي قدما بتلك العملية، أي المحادثات المباشـــرة بين أطراف النزاع لتنفيذ تبادل الأسـرى والرهائن. وفي حين لا يزال يتعين اتخاذ بعض الخطوات، فإننا نرحب بالخطط الرامية إلى بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية قريبا. وتحتاج هذه العملية الشاقة إلى جهد موحد لتقديم الدعم الدولي. وعلينا أن نشـــجع كلا الجانبين على اتخاذ خطوات بناءة وبناء الثقة. وسـتواصـل ألمانيا عملها لدعم هذه العملية بالتعاون الوثيق مع شـركائها، بما في ذلك إندونيسـيا الشـريكة في الصـياغة، فضـلا عن النرويج وأوزبكستان، ولا سيما قطر. ونوصـي بشـدة بأن تضـطلع الأمم المتحدة بدور فعال في هذه العملية.

ونشيد بالدور الهام الذي تضـطلع به بعثة الأمم المتحدة لتنسـيق المسـاعدة الدولية، وخاصـة خلال الجائحة، فضـلا عن رصـد الحالة في الميدان والعمل مع أطراف النزاع للمضـي قدما بعملية السـلام. وينبغي

لأعضاء المجلس أن يواصلوا تقديم دعمهم لهذه البعثة الحيوية. وستتعاون ألمانيا قريبا مع جميع أعضاء المجلس لتجديد ولايتها.

وقد تضررت أفغانستان كثيرا من أزمة جائحة كوفيد-19. وربما لا يكون العدد الرسمي لحالات الإصابة المؤكدة والبالغ 30 000 إلا غيضا من فيض. ويكتسي إنهاء العنف أهمية قصوى. وفي آذار/مارس، حث مجلس الأمن أطراف النزاع على الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونكرر تلك الدعوة مرة أخرى اليوم. وهناك أيضا تقارير مثيرة للقلق عن شن الهجمات على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي. وتكون هذه المرافق أكثر أهمية خلال الجائحة الحالية، ويجب عدم استهدافها.

تحتاج أفغانستان إلى مساعدة دولية مستمرة وموثوقة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل. ونقدر تقديرا عاليا الدور التنسيقي لمنظمات الأمم المتحدة، الذي نوجه من خلاله معظم مساعداتنا الفورية لمكافحة الجائحة في أفغانستان. ويكتسي التعاون الوثيق بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى أهمية قصوى في سبيل التنفيذ الفعال لهذه الأعمال. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية في التصدي لمرض كورونا.

إن مؤتمر جنيف الوزاري المعني بأفغانستان لعام 2020، الذي اشتركت في استضافته فنلندا وأفغانستان، هو معلم بارز للدعم المستمر للبلد. واستمرار التمويل أمر حيوي إذا أردنا أن نقلل إلى أدنى حدد ممكن من المخاطر التي تهدد التقدم المحرز على مدى السنوات الـ 19. وسيستند هذا الالتزام إلى الفهم المشترك بأن أفغانستان ستواصل السير على طريق الإصلاحات.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر السيدة ديبورا ليونز والسيدة والي والسيدة أكبر على إحاطاتهن الثاقبة. ونرحب أيضا بالسيدة ديبورا ليونز بوصفها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويمكنها أن تطمئن إلى أن إندونيسيا ستواصل دعمها ودعم البعثة. وأرحّب أيضا بأختي، السفيرة أديلا راز، في هذا المؤتمر بالفيديو.

إن روعة التحدث بعد شريكي في صياغة القرار، ممثل ألمانيا، تأتي من أن عملي صار أسهل بكثير، لأنه ألمح إلى جهودنا المشتركة لمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام. وأعتقد أن شريكي في الصياغة، ممثل ألمانيا، قد ذكر العديد من هذه النقاط، ولذلك سأكتفي بإيراد بضع نقاط إضافية.

منذ انعقاد جلسة الإحاطة الأخيرة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس (انظر S/2020/274)، شهدنا طاقة أكبر من جانب الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية لدفع عملية السلام الأفغانية قدما. وتوحي هذه الجهود المشتركة بضرورة مواصلة التعاون من أجل الثبات على طريق السلام الذي ينتظره شعب أفغانستان بفارغ الصبر. إن الفرصة سانحة. فلنكثف الزخم للاستفادة منها.

وبعد الاستماع إلى الإحاطات، تؤكد إندونيسيا على ما يلي:

أولا، حماية عملية السلام وتعزيز المصالحة. وترحب إندونيسيا بالاتفاق السياسي بين الرئيس غني والسيد عبد الله. ونأمل في أن يتم تشكيل مجلس الوزراء قريبا من أجل تعميم الاستجابة المعززة ضد مرض فيروس كورونا، الذي يزيد من تفاقم التحديات.

ويبشر الاتفاق السياسي بموقف موحد في مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية أيضا. وينبغي أن تعقبه المفاوضات بين الأطراف الأفغانية دون تأخير. ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب أي استفزازات يمكن أن تعرقل المحادثات. إن تعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين من خلال وضع رفاه الأفغان العاديين ومصالحهم في الأجل الطويل وحدها على رأس الأولويات أمر بالغ الأهمية. وتشجع إندونيسيا على مواصلة بناء الثقة في هذا الصدد، ونرحب بقيام حكومة أفغانستان وطالبان بإطلاق سراح الأسرى.

وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم عملية السلام. كما أننا لن نكل، في برامجنا المستمرة للمساعدة، عن تعزيز مشاركة المرأة في بناء الأمة وفي مختلف قدرات القطاع العام.

والمسألة الثانية هي إنهاء العنف وتعزيز حماية المدنيين. ويساورنا قلق عميق لأن النزاع الأفغاني لا يزال مدمرا للغاية بالنسبة للمدنيين والأطفال. ونشعر بالحزن لسماع تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام ليون منذ برهة، إذ يفيد بأن الأطفال أصبحوا ضحايا للهجمات الوحشية. ويجب أن يتوقف ذلك. ويلحق الإرهاب والهجمات خسائر مفجعة بالعاملين الإنسانيين والإعلاميين والعاملين في مجال حقوق الإنسان أيضا. ويذكر آخر تقرير للأمين العام (S/2020/549) أيضا تزايد العنف ضد المرأة.

يجب أن يتوقف العنف، وأن يتوقف الآن. وتحث إندونيسيا الحكومة على تكثيف حماية المدنيين بمساءلة مرتكبي الانتهاكات محاسبة تامة. إن مكافحة المخدرات ضرورية أيضا لقطع التمويل عن

الإرهابيين. ومن المهم زيادة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الوكالات ذات الصلة.

إن استخدام العنف لتعزيز المخططات السياسية لـه نتائج عكسية. كما أنه يترك آثارا نفسية عميقة، إذ يثير استياء مستمرا لدى الأجيال التي لا غنى عن دعمها لبناء الدولة.

ثالثا، دور المرأة الأفغانية والحفاظ على حقوق الإنسان. ترحب إندونيسيا بزيادة تمثيل المرأة في مختلف المؤسسات العامة خلال السنوات الأخيرة. ومن الأمور المشجعة أيضا إشراك أربع نساء في فريق مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية.

وتؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن المشاركة المجدية للمرأة أمر لا غنى عنه للمصالحة والسلام الدائم. كما أكدت وزيرة خارجيتنا أن القيادات النسائية من إندونيسيا تبادلت أفضل الممارسات مع النساء الأفغانيات في كابول في شباط/فبراير الماضي. وستظل إندونيسيا تركز على تعزيز مشاركة المرأة الأفغانية في عملية السلام الأفغانية من خلال تدشين شبكة التضامن بين أفغانستان وإندونيسيا، وغيرها من السبل.

ومن المهم أن يرصد مجلس الأمن أيضا المكاسب الدستورية لأفغانستان فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب مساعدة البلد حتى لا يعود إلى الوراء.

وأود أن أنهي بالتشديد على موقف إندونيسيا الثابت في دعم عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. إننا نصلي من أجل أن تصبح أفغانستان خالية من العنف ومستقرة ومزدهرة. وسوف نشهد ذلك قريبا إن شاء الله، بفضل وحدة الهدف وحسن النية من جميع الأطراف.

المرفق العاشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديبورا ليونز، على ملاحظاتها وتقييماتها للحالة في أفغانستان. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى هذا البلد. ويؤيد الاتحاد الروسي ولايتها وأنشطتها. ونرحب بالإحاطة الأولى التي قدمتها السيدة ليونز إلى مجلس الأمن ونتمنى لها كل النجاح.

كما استمعنا باهتمام إلى تقييمات مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي. ونشكر رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، السيدة شهرزاد أكبر، على إحاطتها.

لقد درسنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/549) عن أنشطة الأمم المتحدة وجهودها في أفغانستان.

والمسألة الرئيسية المطروحة على طاولة البحث اليوم هي عملية السلام. إن الاتحاد الروسي يدعم باستمرار عملية السلام التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها في أفغانستان. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام بحق، فإن أحد العوامل الحاسمة في بدء المفاوضات بين الأفغان – وبالتأكيد ليس أسهلها – هو إطلاق سراح السجناء. ونؤكد أن هذه المسألة لا تزال أحد الشروط الأساسية الحيوية لمحادثات السلام في المستقبل. ونشير إلى عدة خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة وحركة طالبان في هذا الصدد، وندعو إلى الإفراج السريع عن السجناء المتبقين في الأيام المقبلة.

ونؤكد موقفنا المبدئي بأن عملية السلام الأفغانية المقبلة ينبغي أن تكون شاملة للجميع. وينبغي أن تركز جميع الجهود على تعزيز المصالحة الوطنية، التي ستؤدي إلى إنهاء الحرب التي طال أمدها في البلد وإحياء دولة مسالمة وموحدة ومستقلة، خالية من الإرهاب وجرائم المخدرات.

وليس لدينا شك في أن المحادثات المباشرة بين الأطراف الأفغانية قد تكون معقدة ومطولة، خاصة في ضوء الفهم المختلف لدى الجانبين للبنية السياسية المستقبلية لأفغانستان. لقد وقفت روسيا دائما ولا تزال تقف على استعداد لتيسير المفاوضات. إن تمكين الأطراف الأفغانية من التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع وإقامة سلام مستدام في البلد يصبان في صميم جهودنا داخل المجموعة الثلاثية بالإضافة إلى باكستان، التي لا تزال قوة دافعة هامة جدا لعملية السلام في أفغانستان. ولهذا السبب شاركنا أيضا بنشاط في المؤتمر الافتراضي الرابع للممثلين الخاصين للاتحاد الروسي والصين وإيران وباكستان بشأن أفغانستان في 18 أيار/مايو 2020، وفي الاجتماع الإلكتروني الثلاثي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة وأفغانستان في 15 حزيران/يونيه 2020.

إننا نعتقد حقا أنه يمكن للأطراف الفاعلة الإقليمية وينبغي لها أن تؤدي دورها الموضوعي في تعزيز عملية السلام. ولا شك في أن الأطراف الإقليمية والجيران سيكونون أول المستفيدين من حل هذا النزاع الذي طال أمده في أفغانستان. فتعاونها ومساعدتها حاسمان في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في

أفغانستان. ونؤكد، في ذلك الصدد، أن صيغة موسكو، التي تضم تحت مظلتها جميع المشاركين الرئيسيين، بما في ذلك أفغانستان نفسها، يمكن أن تؤدي دورا حاسما.

وعلى ضوء تلك الخلفية، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. وهي تزداد سوءا بسبب أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في البلد. إننا ندين تماما الهجمات الإرهابية الوحشية والجبانة التي وقعت مؤخرا في كابل ونانغارهار، والتي أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا والتي أعلن تنظيم الدولة – ولاية خراسان مسؤوليته عنها. ويظل استمرار وجود تنظيم الدولة في أفغانستان مصدر قلق بالغ لنا. فهو يمثل تهديدا حقيقيا لأمن أفغانستان وجيرانها، وبلدان آسيا الوسطى والمناطق الجنوبية لروسيا. و نؤمن إيمانا قويا بأن الاستهانة بهذه المشكلة أمر غير مقبول. ونحث جميع الأطراف في أفغانستان على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والحركة الإسلامية في تركستان الشرقية وحركة طالبان باكستان وغيرها من التنظيمات الإرهابية الدولية التي تعمل ضد بلدان المنطقة.

كما نراقب بشكل مكثف التطورات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نؤيد عزمكم، سيدتي الرئيسة، على تركيز جلسة اليوم على مسألة مكافحة المخدرات. فهذا التهديد يظل مصدر قلق بالغ للبلد، وكذلك للمنطقة والعالم بأسره. ويشكل إنتاج المخدرات والاتجار بها مصدري دعم مالي كبيرين للإرهاب. وندعو جميع الأطراف إلى القضاء التام على هذه المشكلة في البلد. ونحن على استعداد للوفاء بالتزاماتنا بالمساعدة في الجهود الجماعية لمكافحة هذا التهديد، بما في ذلك من خلال مشاركتنا النشطة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، علاوة على منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وغني عن القول أن أفغانستان تمر بمنعطف حاسم وتحتاج إلى دعم واهتمام كاملين من المجتمع الدولي، لا سيما في ظل حالة جائحة فيروس كورونا. وسيظل التعاون الإقليمي والمساعدة الدولية المناسبين، فضلا عن الجهود المشتركة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أمرا حتميا من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أنا كذلك أشكر مقدمات الإحاطات – الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي؛ ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، شهرزاد أكبر – على عروضهن الحماسية والشاملة والثاقبة.

تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين تلتزم التزاما راسخا بدعم أفغانستان على طريق تحقيق الاستقرار والسلام. ونرحب بجهود الرئيس غني والسيد عبد الله، التي توجت بتوقيع اتفاق لتقاسم السلطة في 17 أيار/مايو، بهدف إنهاء المأزق السياسي الذي دام شهورا في أفغانستان. فهذا الاتفاق يساعد على تعميق الدعم الشعبي للمفاوضات بين الأفغان في المستقبل وتوسيع نطاق فهم النتائج ودعمها. ونحن نرى أن الوحدة والتعاون من خلال الحوار الوطني والقيادة الشاملين ضروريان لمقابلة الاحتياجات والتحديات التي يواجهها البلد. ونعتقد كذلك أن المحادثات بين الأفغان يجب أن تشمل النساء والشباب، إذ أنهم يقومون بدور أساسي في عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها ملكها الأفغان ودور جوهري في التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية شاملة.

ولا يزال يساور سانت فنسنت وجزر غرينادين قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. فوفقا للتقرير (S/2020/549)، كانت لانتشار فيروس كورونا آثار خطيرة على الحالة الإنسانية نظرا لاستمرار التشرد المرتبط بالنزاع وعودة السكان والفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويدعو وفد بلدي المجتمع الإنساني الدولي والشركاء الوطنيين إلى تجديد التزامهم تجاه الاحتياجات الإنسانية للسكان في أفغانستان.

وبالإضافة إلى ذلك، يظل النزاع المسلح الأكثر دموية بالنسبة للأطفال. وقد وردت تقارير عن وقوع أعمال عنف جنسي ضد الأطفال وعن وقوع هجمات على المدارس والموظفين المحميين. إننا نتفق تماما مع الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، على أنه إذا كان هناك دعاء من أجل السلام، فإنه سيردد بكل تأكيد أصوات هؤلاء الأطفال. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى توفير حماية أكبر للمدنيين، لا سيما النساء والأطفال والمشردين، وإلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالانتقال إلى مؤتمر إعلان التبرعات لعام 2020 بشأن أفغانستان المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، فإننا نشجع المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على تجديد التزاماتهما تجاه الأهداف المشتركة لتنسيق التعاون الإنمائي في أفغانستان. ونحث على تقديم دعم أكبر للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان لتعزيز الشمولية والمرونة والاستدامة وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأشعر بأنني مضطرة إلى تسليط الضوء على حقيقة هامة لم يرد ذكرها في تقرير الأمين العام. فالحالة في أفغانستان، التي تأثرت بسنوات من الحرب، تزداد تفاقما باعتبار أن هذا البلد أحد أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ في العالم وأن الآثار البيئية للحرب وما ترتب عنها من أضرار بالبنيات التحتية الحيوية جعلته أحد أقل البلدان تجهيزا لمواجهة هذه التحديات. فعواقب الفيضانات والجفاف ونقص الري للمحاصيل تسهم في استمرار عدم الاستقرار في أفغانستان. إننا ندعو الدول الرئيسية المسهمة في الانبعاثات وجميع الدول الأعضاء إلى خفض انبعاثاتها بدرجة كبيرة بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وكذلك ندعو

الدول الأعضاء إلى الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالتمويل المتعلق بالمناخ للتكيف والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

ولا يسعنا إلا أن ندعو الأفغان إلى معالجة ما في وسعهم معالجته والسيطرة عليه. إن تأثير تغيّر المناخ الناجم عن فعل الإنسان على هذا البلد واضح وسببه قوى خارجية تتجاوز حدوده بكثير. فتغير المناخ هو واحد من مزيج قاتل من العوامل المؤثرة، ولكن غالبا ما يتم تجاهله. ويجب الاعتراف بهذه الحقيقة، على قدر ما قد تكون غير مريحة، حتى نتمكن من التصدي بشكل شامل للمخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ التي تقوض الاستقرار في أفغانستان. فقد يظل السلام الدائم بعيد المنال من دون اتخاذ إجراء على هذه الجبهة.

وختاما، نعيد تأكيد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والتزامنا بعملية سلام ناجحة ومستدامة في أفغانستان.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نرحب بالسيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مجلس الأمن، ونشكرها على إحاطتها عن الحالة في أفغانستان وعمل البعثة.

كما نشكر السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما. وكذلك نرحب ترحيبا حارا بالسفيرة أديلا راز في جلسة المجلس عن طريق التداول بالفيديو هذه.

وأود أن أبدأ بتهنئة الزعماء السياسيين في أفغانستان والإشادة بهم على وضعهم المصلحة الوطنية لبلدهم فوق مصالحهم الشخصية، ما أسفر عن تشكيل الحكومة.

وبالمثل، نشيد بدور الوساطة الحاسم الذي تقوم به الأطراف المعنية المحلية والدولية على حد سواء في وضع أفغانستان على طريق السلام. وعليه، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الصدد، ونأمل أن يتمكن الطرفان من الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية بضخ زخم دعم متجددين لبدء محادثات السلام بين الأفغان.

تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى العمل لبدء محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية حالما تسمح الظروف والقيود التي يفرضها مرض فيروس كرونا (كوفيد-19). وإلى أن يتحقق ذلك، من المهم أن نُقِّر أن وقف إطلاق النار ما يزال عاملا تمكينيا حاسما لهذه المحادثات وحافزا لإحلال السلام والأمن الدائمين للشعب الأفغاني كافة. وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد مرة أخرى، أهمية عملية سلام شاملة يقودها ويملكها الأفغان مع أخذ آراء جميع قطاعات المجتمع. ويشمل ذلك الاستماع إلى الأصوات القوية للنساء اللاتي ظللن على التزامهن بالمشاركة في عملية السلام والمساهمة بدور فعال في بناء مجتمع أفغاني يسوده السلام.

تفخر جنوب أفريقيا بأنها من بين الـ 170 دولة الموقعة على بيان دعم دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لمكافحة جائحة (كوفيد-19) ونكرر هذه الدعوة دعما لشعب أفغانستان. وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/549) أدى تأثير الجائحة بالإضافة إلى استمرار النزاع وانعدام الأمن الغذائي وهشاشة الهياكل الأساسية من معاناة الشعب الأفغاني.

ويقدر وفد بلدي التدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للحد من انتشار الفيروس، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم أفغانستان لضمان توفير المعدات والإمدادات الطبية الضرورية للمحتاجين.

ويساور جنوب أفريقيا القلق العميق بسبب الظروف التي يعيش فيها الأطفال الأفغان الذين شهد الكثير منهم أسوأ ما يمكن أن تقدمه الإنسانية. وكما بيّن الأمين العام بالتفصيل فإن «النزاع المسلح في أفغانستان لا يزال أشد النزاعات فتكاً في العالم بالنسبة للأطفال». ويجب وضع حد لجسامة الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال في أفغانستان وشدتها وتكرارها – لا سيما زيادة أعمال القتل والتشويه وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، علاوة على أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال واستهداف المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ولذلك ندعو أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة أو المتورطين فيها، خاصة ضد الأطفال في أفغانستان، إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم.

وأود الآن أن أعرب أيضا عن إدانة جنوب أفريقيا القوية لأعمال الإرهاب الشنيعة، بما في ذلك الهجمات على معبد للسيخ ومستشفى للولادة في كابول، التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال وغيرها من الأعمال الإرهابية إلى العدالة لكي يسود السلام.

ختاما، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة البعثة وقواتها وأفرادها، الذين يعملون جميعا في بيئة تتسم بالتحديات. إن استمرار تعاون البعثة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين في السعي إلى إنهاء العنف، وعملها في دعم وقف إطلاق النار، فضلا عن تعزيز المفاوضات بين الأفغانيين والتشجيع على اتخاذ تدابير بناء الثقة، جميعها عناصر ضرورية وهامة في تحقيق السلام والأمن والرخاء في أفغانستان على المدى الطويل.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود بداية، أن أهنئ السيدة ديبورا ليونز على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أشكرها على إحاطتها الأولى للمجلس.

وأود أيضا أن أشكر السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما.

ترحب تونس باتفاق تقاسم السلطة الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو بين الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي السابق عبد الله عبد الله، وتتطلع إلى الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة والمجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية، الذي كلف، برئاسة عبد الله عبد الله، بقيادة جهود الحكومة للتوصل إلى اتفاق سلام مع طالبان.

وبينما نأسف لزيادة الهجمات التي شنتها حركة طالبان على القوات الحكومية خلال الأسابيع الأخيرة، فإن من دواعي سرورنا الإعلان مؤخرا عن اتفاق الطرفين على بدء محادثات السلام التي طال انتظارها. وتؤكد تونس مجددا في هذا الصدد، دعمها لجميع المبادرات الدولية التي تؤيد جهود السلام في أفغانستان.

ونؤكد أيضا أهمية عملية سياسية شاملة يقودها الأفغان، بمشاركة هادفة من جانب المرأة بغية التوصل إلى حل مستدام ويشمل ضمانات لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للجميع في أفغانستان، ولا سيما النساء.

ولا تزال تونس تشعر بقلق عميق من ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان في وقت ينبغي فيه إعطاء الأولوية لحماية السكان من أخطار جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، فإننا نجزع على وجه الخصوص للهجمات الأخيرة على مرافق الرعاية الصحية وموظفيها، بما في ذلك الهجوم الشنيع على جناح للأمومة في كابول في 12 أيار/مايو الذي خلف 24 قتيلا، من بينهم أطفال حديثو الولادة وأمهات وممرضات.

وندعو جميع الأطراف إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ونؤكد أهمية احترامها للقانون الدولي الإنساني واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الخسائر في صفوف المدنيين. ونؤكد أيضا ضرورة مساءلة جميع المسؤولين عن هذه الوفيات.

ويجب أيضا تعزيز الجهود الرامية إلى دحر الجماعات الإرهابية التي لا تزال تنشط في أفغانستان، وذلك بالحد من قدراتها العملياتية والمالية، ونأمل في القضاء عليها. ونتشاطر في هذا الصدد الرأي القائل بضرورة مواصلة دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية دعما كاملا، وبذل المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يغذي الاقتصاد غير المشروع ويمول الجماعات الإرهابية.

ويجب على طالبان أيضا أن تبذل قصارى جهدها لوقف الهجمات التي يشنها أعضاؤها والوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، نرى أنه ينبغي أن تقترن عملية السلام بخطة عمل طموحة لمساعدة الحكومة الأفغانية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أيضا تشجيع المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز ويسرني أن نراها اليوم. وأشكر المديرة والي والرئيسة أكبر على إحاطتيهما الثاقبتين وجهودهما للحضور معنا اليوم.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تماما بمساعدة أفغانستان في الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع. وتجسد التطورات الأخيرة الوعد بالسلام وتبين التحديات الكبيرة التي يجب التغلب عليها لإنهاء نزاع ما زال يحصد أرواح الأفغان كل يوم. لقد اتخذت الحكومة الأفغانية وطالبان خطوات هامة نحو إجراء مفاوضات داخلية تشمل الحكومة الأفغانية، وقادة أفغان آخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والجماعات النسائية وحركة طالبان.

وتعِد هذه المحادثات بإتاحة أفضل فرصة لخريطة طريق سياسية مؤدية إلى تحقيق السلام المستدام. وبمجرد أن تبدأ هذه العملية، سنكون قد حققنا هدف المجتمع الدولي المعلن منذ أمد بعيد: عملية سياسية شاملة بقيادة وملكية أفغانيتين. ومنذ أن ناقشنا مسألة أفغانستان آخر مرّة في المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8742) حدثت ثلاثة تطورات هامة وإيجابية في أفغانستان، من شأنها أن تبعث الأمل في تحقيق هذا المعلم الهام.

أولا، ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس الأفغاني غني وزعيم المجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية، السيد عبد الله. ومع تنحيتهما خلافاتهما جانبا، يظل من الأساسي تشكيل حكومة شاملة للجميع يمكنها تحقيق الاستقرار في أفغانستان ودفع عملية السلام إلى الأمام والتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثانيا، نظرا لأن الحد من العنف أمر في غاية الأهمية لتهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، فإننا ننوه بقرار حركة طالبان التقيد بوقف إطلاق النار خلال العيد، تماما كما ننوه بقرار الحكومة الأفغانية الرد بالمثل وإعلان وقف إطلاق النار من جانبها.

ثالثا، لقد أفرجت الحكومة الأفغانية حتى الآن عن أكثر من 000 3 من سجناء طالبان، وأفرجت حركة طالبان عن أكثر من 500 سجين. وهذه محطات هامة في سياق تنفيذ تدبير بناء الثقة هذا. وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن حركة طالبان قد تعهدت علنا بالانضمام إلى المفاوضات بين الأفغان في غضون أسبوع واحد من إطلاق الحكومة الأفغانية سراح 000 5 سجين.

وفي ظل هذه الخلفية من التطورات الإيجابية، يجب أن نكون صريحين بشأن التحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة. فقد استمر العنف في التصاعد منذ وقف إطلاق النار في العيد، ولا يزال الأفغان الأبرياء يتحملون تكاليف هذه الحرب، كما تشهد على ذلك الهجمات المدمرة الأخيرة. وربما يؤدي هذا العنف، إذا تُرك دون رادع، إلى تعطيل بدء المفاوضات. وتدين الولايات المتحدة جميع هذه الهجمات، ولا سيما تلك الموجهة تحديدا ضد المدنيين والأهداف المدنية، والتي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

وفي الآونة الأخيرة، وقعت هجمات مروعة على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافقها. وتدين الولايات المتحدة هذه الهجمات وتدين، علاوة على ذلك، التهديدات التي يتعرض لها العاملون في مجال الرعاية الصحية والاستخدام الوقح للمتفجرات في المناطق التي يقطنها المدنيون. وقد أسفر الهجوم

المروع على مستشفى في كابل في 12 أيار/مايو، والذي استهدف جناح الولادة فيها، عن مقتل ما لا يقل عن 24 مدنيا، معظمهم من المريضات. وكان من بين القتلى أطفال حديثو الولادة. وفي اليوم نفسه، أدى هجوم انتحاري على جنازة في ننكرهار، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ولاية خراسان مسؤوليته عنه، إلى مقتل ما لا يقل عن 19 مدنيا وإصابة عدد أكبر بكثير. كما ندين الهجوم الذي وقع في هذا الأسبوع على محامين من مكتب المدعي العام وموظفين آخرين في فريقه يعملون على تسهيل إطلاق سراح السجناء، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل خمسة مدنيين. ولا يمكننا تجاهل هذه الحوادث المروعة، ولكنني أريد أيضا أن أقول بوضوح: لا ينبغي لأي طرف أن يسمح للمفسدين بردّه عن طريق السلام.

كما تدرك الولايات المتحدة أن لكوفيد-19 تأثيرا مدمرا على حياة الشعب الأفغاني مع استمرار انتشار الفيروس في جميع أنحاء البلد. وتواصل الولايات المتحدة تعزيز التزامها بدعم الرعاية الصحية وسبل كسب العيش في أفغانستان. وقد ساهمنا بمبلغ 20.6 مليون دولار في صورة مساعدات لأفغانستان فيما يتصل بكوفيد-19 من أجل برامج الرصد والعلاج والوقاية التي تمس إليها الحاجة.

وبينما ندرك الحاجة إلى التفاهم على التفاصيل العملية، فإننا الآن أقرب أكثر من أي وقت مضى إلى بلوغ هدفنا المتمثل في بناء أفغانستان ما بعد النزاع. ونكرر للحكومة الأفغانية وطالبان أهمية وفوائد إدماج حقوق المرأة ومشاركتها في جميع جوانب عملية السلام، فضلا عن مشاركة الجماعات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا.

ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة الهائلة، وستواصل إدارة ترامب القيام بدورها. وندعو كلا الجانبين إلى البناء على الزخم الذي أوجداه من خلال وقف إطلاق النار في العيد والتعجيل بالإفراج عن السجناء والحد من العنف ومواصلة إطلاق سراح السجناء والعمل بصورة عملية نحو التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق المفاوضات.

في الختام، ننوه بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم الشعب الأفغاني لتهيئة بيئة مواتية للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بضمان ألا تتمكن المنظمات الإرهابية أبدا من استخدام أفغانستان مرة أخرى لتهديد أمن الولايات المتحدة أو حلفائها، ونتطلع إلى مواصلة عملنا مع الممثلة الخاصة ليونز للنهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيدة ليونز والسيدة والي والسيدة أكبر على بياناتهن. ومن المثير للاهتمام أن جميع الإحاطات اليوم تقدمها نساء. وأرحب أيضا بحضور السفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، في هذه الجلسة.

بينما نواصل متابعة الحالة في أفغانستان عن كثب وباهتمام كبير، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لعملية السلام الجامعة التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها وللقرار 2513 (2020) الذي أرسى الأسس للسعي إلى تحقيق سلام طويل الأجل للبلد.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة على الجبهة السياسية. ومن المشجع أن نرى روح التوافق التي أبداها الرئيس غني والسيد عبد الله في التوصل إلى اتفاق 17 أيار/مايو. وننوه بالجهود المستمرة لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف جوانب عملية السلام، بما في ذلك مشاركة النساء بنسبة 20 في المائة تقريبا في فريق مفاوضات السلام.

وفي الوقت نفسه، لا تزال فييت نام تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية. فعلى الرغم من انخفاض عدد الحوادث الأمنية والخسائر في صفوف المدنيين مقارنة بالفترة السابقة، لا تزال الحالة على أرض الواقع هشة للغاية. وندين بشدة استمرار حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية في شن هجمات. كما يساورنا القلق إزاء تزايد انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثره على الأمن وبناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. كما أن الجرائم عبر الوطنية وعمليات الاتجار بالمخدرات هي من المسائل التي تثير قلقا كبيرا، حيث أنها تهدد الحالة الأمنية.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث الرئيسية التالية:

أولا، إن أهم مسألة الآن هي المضي قدما في تنفيذ القرار 2513 (2020)، ولا سيما ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ومن المهم للغاية أن تبدأ المحادثات في أقرب وقت ممكن وأن يكون هدفها الأول هو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونرحب بجهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين في تيسير المفاوضات. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن نسمع أنباء عن احتمال إجراء محادثات سلام في الأسابيع المقبلة في الدوحة. ونتطلع أيضا إلى أن نرى مزيدا من المشاركة النشطة والمعززة للمرأة في هذه العملية.

ثانيا، ثمة أهمية حيوية لتحسين الحالة الأمنية بالتوازي مع محادثات السلام. وعلى الرغم من الاتفاق على الحد من العنف على الصعيد الوطني، ما فتئت حركة طالبان تشن هجمات على أبناء الشعب الأفغاني، وكثير منهم من النساء والأطفال. ويساورنا قلق عميق لأن حركة طالبان نفذت خلال الأسبوع الماضي 422 هجوما في 32 ولاية وقتلت 291 من أفراد الأمن الأفغان. وجاء تصعيد العنف بعد بضعة أيام فقط من إعلان حركة طالبان وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام في 23 أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، يتحمل موظفو الرعاية الصحية وطأة الحالة الأمنية السيئة. ومع استمرار خطر كوفيد-19، تحث فييت نام مرة أخرى جميع الأطراف على الاستجابة لدعوة الأمين العام لوضع حد للقتال ووقف استهداف المدنيين والأهداف المدنية والسماح بالوصول إلى الخدمات الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية دون عوائق.

ثالثا، لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية في أفغانستان تواجه العديد من التحديات بسبب النزاع الجاري وتأثير كوفيد-19 والكوارث الطبيعية. ويتطلب السلام والاستقرار على المدى الطويل تنمية اقتصادية قوية وإتاحة سبل عيش مستدامة للسكان. وتنوه فييت نام بجهود الحكومة في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي لجائحة كوفيد-19. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة أفغانستان في القضاء على الفقر وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وفي التغلب على التحديات الناجمة عن كوفيد-19 وتغير المناخ. كما ندعو الشركاء الدوليين، وكذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى أن يقدموا أيضا الدعم التقني للسلطات الأفغانية في مكافحة الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية زيادة الحماية للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

في الختام، تؤكد فييت نام مرة أخرى دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاستقلال وسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، وكذلك للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد.